منظمات حقوقية تطالب بالكشف عن مصير الطالب "أحمد حسن مصطفى" المختفي منذ 2000 يوم

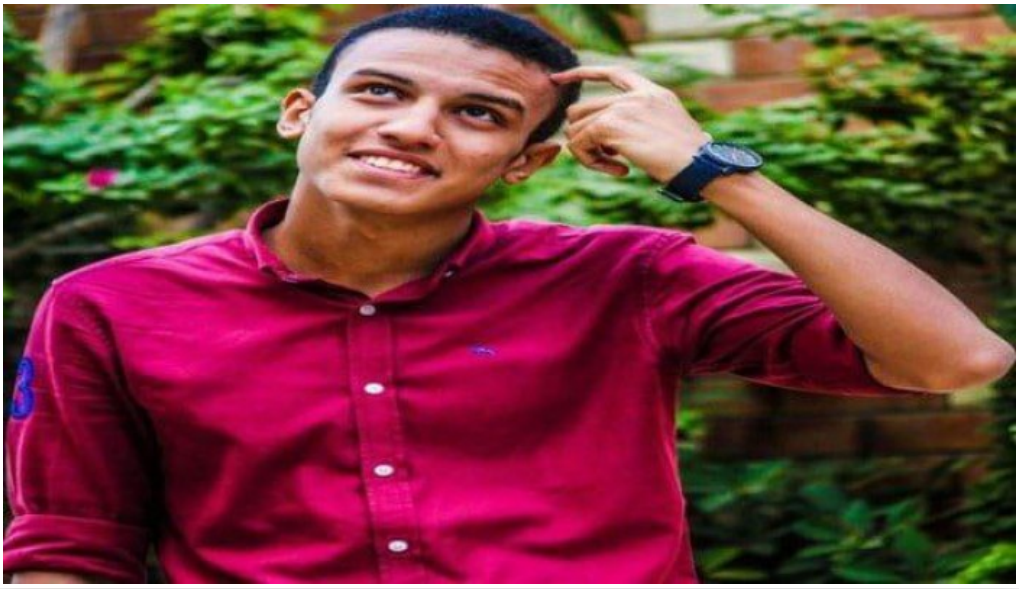

الجمعة 4 أكتوبر 2024 07:45 م

أعربت 19 منظمة حقوقية مصرية ودولية، عن قلقها البالغ إزاء استمرار إخفاء الطالب أحمد حسن مصطفى لأكثر من 2000 يوم، مطالبة سلطات الانقلاب بالكشف الفوري عن مصيره. وذكرت المنظمات في بيانها، ضرورة السماح لعائلته ومحاميه بمعرفة مكانه وظروف احتجازه، والتحقيق في الشكاوى والبلاغات التي تقدمت بها الأسرة بشأن هذه الواقعة.

وقالت المنظمات: "تشكل حالة مصطفى جزءاً من ظاهرة مأسوية ممتدة لسنوات، يعاني بسببها مئات الأهالي نتيجة عدم تمكينهم من معرفة مصير ذويهم والقلق المستمر حيال حياتهم وظروف احتجازهم".

وبحسب أسرته، فقد ألقت قوات الأمن القبض على أحمد (18 عاماً) الطالب بالسنة الأولى بكلية الحقوق، في مطلع إبريل 2019، بالقرب من منزله في منطقة المقطم. ومنذ ذلك الحين، لم تتمكن الأسرة من معرفة مكان احتجازه، رغم جهودها للبحث عنه في المستشفيات وأقسام الشرطة. وأشارت الأسرة إلى أن قسم شرطة المقطم رفض تحرير محضر بإخفاء أحمد دون إبداء أسباب.

كما أفادت المنظمات بأنه بعد عدة أشهر من اختفاء أحمد، تعرض شقيقه محمد مصطفى للإخفاء القسري لمدة 3 أشهر بعد اعتقاله في سبتمبر 2019، ولم تتمكن الأسرة من معرفة مكانه حتى مثل أمام نيابة أمن الدولة العليا في ديسمبر من العام نفسه، حيث وُجهت إليه اتهامات بالانضمام لجماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة، وظل رهن الحبس الاحتياطي حتى إخلاء سبيله في يونيو 2021.

وقدمت أسرة أحمد مصطفى عدة شكاوى وبلاغات في مايو وأغسطس 2019 إلى وزارة الداخلية، والهيئة العامة للاستعلامات، والمجلس القومي لحقوق الإنسان، مطالبة بالكشف عن مصيره، لكنها لم تتلق أي رد أو نتائج. كما قدمت الأسرة بلاغاً للنائب العام برقم 43776، إلا أن البلاغ لم يُحقق فيه. وفي نوفمبر 2019، رفعت الأسرة دعوى قضائية أمام مجلس الدولة برقم 5811 لسنة 74 قضائية، طالبت فيها وزارة الداخلية بالإفصاح عن مكان احتجاز أحمد.

في 14 مارس 2020، صدر حكم يُلزم وزارة الداخلية بالكشف عن مصيره، لكن الوزارة لم تنفذ الحكم. ورغم تقديم وزارة الداخلية طعناً على الحكم، رفضت المحكمة الإدارية العليا الطعن في سبتمبر 2020 وألزمت الوزارة بالتنفيذ.

وأشارت المنظمات الحقوقية إلى أن "الحق في معرفة الحقيقة ومناهضة جرائم الإخفاء القسري هما من الركائز الأساسية في سيادة القانون والعدالة". وأضافت أن مصر ملتزمة، وفقاً للدستور والاتفاقيات الدولية، بحماية الأفراد من جرائم الإخفاء القسري والتعذيب. وأكدت أن إنكار السلطات المصرية تفشي جريمة الإخفاء القسري لا ينفي تزايد هذه الممارسات بشكل مقلق خلال السنوات الأخيرة.

وطالبت المنظمات الحقوقية وزارة الداخلية والنائب العام بضرورة فتح تحقيق شامل في جميع الشكاوى والدعاوى التي قدمتها أسرة أحمد مصطفى حول اختفائه، بالإضافة إلى فتح تحقيقات في شكاوى وبلاغات عائلات المختفين قسرًا في مصر. كما دعت إلى الكشف الفوري عن أماكن احتجازهم، ومحاسبة المسؤولين عن أي انتهاكات لحقوقهم، وفقاً للقوانين الوطنية والدولية.